مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/6/30

الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق وإيران بعد 2003

فرص التكامل وتحديات النفوذ

مصطفى السراي

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق وإيران بعد 2003: فرص التكامل وتحديات النفوذ

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية

مصطفى السراي / مدير الدراسات السياسيّة في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المُقدِّمة

الاقتصاد هو المحرّك الرئيس لعلاقات الدول الخارجيّة، وتُعَدُّ العلاقات الاقتصاديّة بين الدول من أهم العلاقات؛ لما تحمله من تحقيق مصالح مشتركة. وثمّة كثير من الأمور التي تربط العراق وإيران؛ إذ يُعَدُّ العراق جغرافيّاً دولة شبه حبيسة؛ لعدم توافر منافذ بحريّة كثيرة فيه، باستثناء إطلالته على الخليج العربيّ. ويرتبط العراق بخطوط حدوديّة كبيرة مع دول الجوار، وأهمّها إيران؛ إذ يمتدُّ خطّ الحدود بينهما لنحو 1300 كيلومتر، وعلى ذلك فإنّ إيران تُعَدُّ صاحبة أطول خطوط حدوديّة مع العراق من بين الدول الأخرى.

يشكّل العراق مركز ثقل من حيث الطبقة السكانيّة؛ إذ يُعَدُّ أغلب السكان من الديانة المسلمة، ومن الطائفة الشيعيّة تحديداً. وهذا ما ينسجم مع أهداف الثورة الإسلاميّة، والارتباطات الجيوستراتيجيّة؛ إذ يمثّل العراق الممرّ الرئيس لإيران لدول الشرق الأوسط، وأيضاً الممرّ الرئيس للعبور؛ بسبب العزلة الجغرافيّة المفروضة عليها، والحصار الاقتصاديّ، لذلك، تتميز العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين بالعمق والأهمّيّة الكبيرة، وهي محوريّة في صياغة طبيعة العلاقات الأخرى.

وانطلق الطرفان -منذ تغيُّر النظام السياسيّ في العراق بعد 2003- من العامل الاقتصاديّ إلى العوامل الأخرى، ومع هذه العلاقات الاقتصاديّة المتينة ما بين الطرفين، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها على المستوى العراقيّ فالميزان التجاريّ؛ إذ يؤشر إيجابيّاً لصالح إيران، وسلباً على العراق، ولم تسهم المشكلات والتحديات الحدودية

والمائيّة في هذه العلاقات بحلها بصورة حسنة، هذا يؤشّر من خلال القدرات الاقتصاديّة لكل من العراق وإيران، وكذلك حجم التبادل الاقتصاديّ، وطبيعة العلاقة الاقتصاديّة بين الاثنين، وعن طريق ذلك يمكن القول العلاقات الاقتصاديّة الثنائيّة ما بين الطرفين هي تبادلات تجاريّة مصلحيّة قد تقترب إلى الوقتية أكثر ممّا أنها اتفاقيات استراتيجيّة تعتمد على أساس بناء علاقة متينة.

اولاً: العراق وإيران: قراءاة اقتصاديّة سريعة.

تتأثّر العلاقات الاقتصاديّة بين الدول بالكثير من العوامل السياسيّة والاجتماعيّة والجغرافيّة، بالإضافة إلى العوامل الاقتصاديّة والماليّة لكل من الدولتين، وقد تأثّرت العلاقات العراقيّة - الإيرانيّة، بالعديد من العوامل، وتُعَدُّ المؤشّرات الاقتصاديّة أهمّها، لما تتمتّع به كلا الدولتين؛ إذ يُعَدُّ العراق أحد البلدان التي تعتمد أساساً على الإنتاج النفطي، ففي العام الماضي شكلت واردات النفط العراقيّة أكثر من (99%) من إجماليّ الوارد الكلّيّ للدولة؛ إذ غطت (85%) من ميزانية الدولة، و(42%) من إجماليّ الناتج المحلّيّ كما مبين في شكل رقم (1،2)، الأمر الذي يجعل الاقتصاد العراقيّ بخطر دائم نتيجة تقلبات أسعار النفط كسلعة عالميّة، تتحكم فيها عوامل العرض والطلب. كما حصل في الأعوام (2015 – 2019) نتيجة انهيار أسعار النفط، بسبب أحداث (داعش)، وكذلك ما حصل في السوق العالميّة نتيجة أوضاع جائحة (كوفيد 19)، حاول العراق أن يخفف عملية الاعتماد الكلّيّ على النفط، من عام 2020 صعوداً إلا أن الأمر يواجه صعوبات كثيرة وأهمها عملية انعدام الصناعة المحلّيّة، وكذلك افتقار الأسواق العراقيّة إلى المواد الأولية الضروريّة للمواطنين المحلّيّة، ومن خلال ذلك يتبين لنا أن اعتماد العراق على الدول ولاسيما المجاورة وبالتحديد إيران، وذلك لعدة عوامل، في مقدمتها الكلفة الكلّيّة للصناعة التي تنتج فيها إيران، وكذلك جودة المنتجات التي تدخل سوق المنافسة التجاريّة مع المنتجات الخليجية والتركية والعربية بسعر أقل وجودة جيدة تسمح للمواطنين بتداولها، وخصوصاً عند النظر على المؤشّرات الاقتصاديّة

للعراق حول موضوع الناتج المحلّيّ ومعدلات اسهام الزراعة والصناعة بذلك وحجم الفقر ومتوسط الدخل للمواطنين، كما موضح في شكل رقم (3).

شكل رقم (1 – 2) معدل الناتج المحلّيّ الإجماليّ، وتقييم الحسابات الماليّة من 2019 إلى 2022 للعراق.

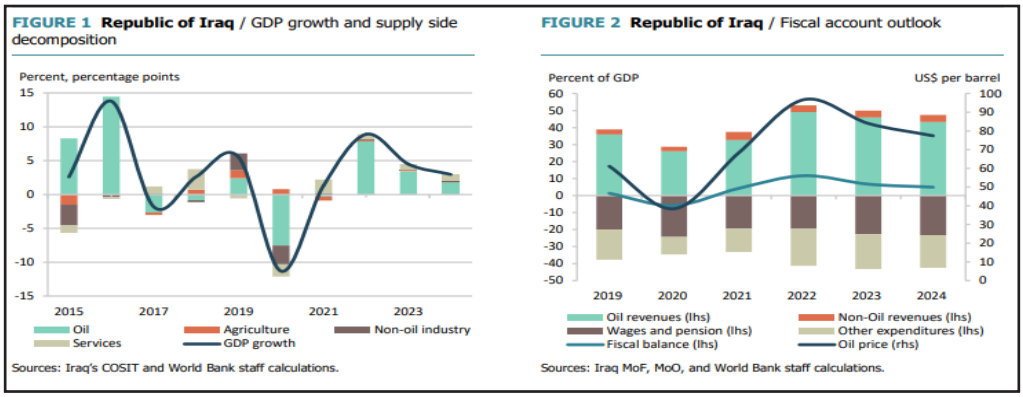

شكل رقم (3) المؤشّرات الاقتصاديّة من 2019 إلى 2024، المصدر [1] [2]

TABLE 2 **Republic of Iraq** / Macro poverty outlook indicators (annual percent change unless indicated otherwise)

	2019	2020	2021e	2022f	2023f	2024f
Real GDP growth, at constant market prices	4.8	-8.6	1.3	8.9	4.5	3.0
Private Consumption	1.5	3.1	2.3	3.2	3.1	3.0
Government Consumption	25.2	-9.5	5.6	6.0	4.0	3.4
Gross Fixed Capital Investment	496.1	-67.0	10.0	13.3	9.5	8.3
Exports, Goods and Services	4.6	-10.1	-0.5	13.5	5.5	2.9
Imports, Goods and Services	28.4	-23.9	4.2	8.7	5.7	5.0
Real GDP growth, at constant factor prices	5.5	-11.3	1.3	8.9	4.5	3.0
Agriculture	46.2	22.5	-12.0	4.0	2.0	2.0
Industry	7.4	-15.2	-0.1	12.5	5.3	2.9
Services	-1.8	-6.3	6.5	2.3	3.0	3.1
Inflation (Consumer Price Index)	-0.2	0.6	6.0	3.3	3.0	2.5
Current Account Balance (% of GDP)[a]	5.6	-5.2	8.2	10.6	7.4	5.2
Net Foreign Direct Investment (% of GDP)[a]	1.4	1.6	1.5	1.6	1.6	1.7
Fiscal Balance (% of GDP)[a]	1.3	-5.8	4.3	11.7	6.7	4.9
Debt (% of GDP)[a]	44.7	64.7	54.8	43.3	42.8	41.7
Primary Balance (% of GDP)[a]	2.4	-4.8	5.3	12.5	7.6	6.0
GHG emissions growth (mtCO2e)	11.4	-2.6	7.3	18.1	13.8	11.6
Energy related GHG emissions (% of total)	72.5	73.8	76.4	79.3	81.2	82.5

Source: World Bank, Poverty & Equity and Macroeconomics, Trade & Investment Global Practices. Emissions data sourced from CAIT and OECD.
a/ Share of factor cost GDP.

1.https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34749/154260.pdf -
2.https://documents1.worldbank.org/curated/en/552761621369308685/pdf/Iraq-Economic-Monitor-Seizing-the-Opportunity-for-Reforms-and-Managing-Volatility.pdf

هذا الأمر جعل العراق سوقاً استهلاكية للإقليم والعالم، وسوقا لتصريف منتجات العديد من الدول، وتعد إيران في مقدمة هذه الدول بعد الصين، كما مبين في شكل رقم (4)، وهذا يقودنا إلى أن حجم العلاقات الاقتصاديّة بين العراق وإيران هي علاقات أحادية في عملية الصادرات والواردات.

الشكل رقم (4) مصدر الواردات الرئيسة للعراق

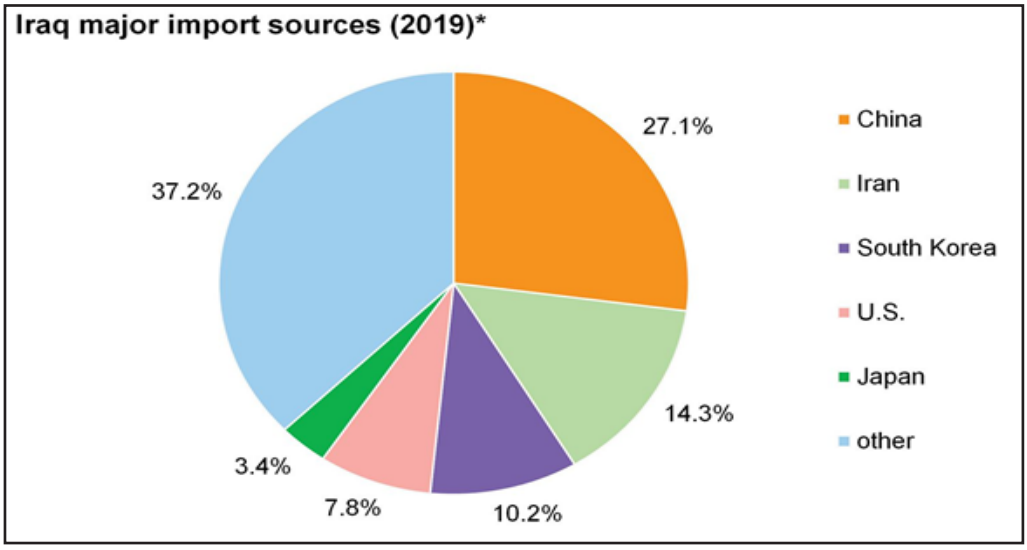

=

بحكم القرب الجغرافيّ بين إيران والعراق ومساحة الحدود المشتركة الشاسعة- إنّ حجم التبادل التجاريّ سيكون أوسع، وإنّ أيّ تعاون مشترك سيكون أسهل من سائر البلدان، وهذا ما وضّحه في جدول رقم (1) بمخطط للمؤشّرات الاقتصاديّة بين البلدين.

جدول رقم (1) إحصاءات من المؤشّرات الاقتصاديّة «جامعة ولاية ميشيغان غلوبال أدج لعام 2020، والبنك الدول[3]

التسلسل	المؤشّر	العراق	ايران	العدد أو النسبة
1	الجمع الكلّيّ للسكان	40.222.503	83.992.953	نفر
2	كل القوى العاملة	10.356.947	26.813.322	نفر
3	نسبة البطالة	13.74	10.96	طبقاً للتخمينات ILO
4	إجماليّ معدل الضريبة (النسبة المئوية من الربح التجاريّ)	30.8	44.7	بالمئة
5	التكلفة الصحّيّة	5.539	4.895	النسبة المئوية من المنتوج الإجماليّ المحلّيّ
6	رصيد الحساب الجاري (بالدولارات)	-196.	12.481	بالدولار
7	تضخم سعر المستهلك سنوياً	0.574	39.907	بالمئة
8	الإنتاج والقيمة المضافة	3.013	17.691	النسبة المئوية من المنتوج الإجماليّ المحلّيّ

3. تقرير البنك الدولي، لسنة 2020، https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview .

9	نمو الإنتاج الإجماليّ المحلّيّ	-15.673	3.388	بالمئة
10	صافي الاستثمار الأجنبيّ المباشر	3.295	0.039	تسعيرة الدولار
11	صافي تدفق الاستثمار الأجنبيّ المباشر	-3.076	1.508	تسعيرة الدولار
15	الناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد الواحد	9.503	13.333	الدولار الدَولَيّ المتداول
16	الضريبة الأجنبيّة	29.5	42	تقديرات البنك الدَولَيّ
17	إنتاج الطاقة	142.062	353.670	الكيلو معادل لطن من النفط
18	استخدام الطاقة (ما يعادل الكيلو طن من النفط)	40.219	212.145	الكيلو معادل لطن من النفط
22	إنتاج الطاقة	54.240.000.000	239.705.000.000	كيلو واط في الساعة
23	الطاقة البديلة والنووية	0.331	0.909	النسبة المشوية من استهلاك الطاقة
24	استهلاك القدرة الإلكترونية	42.468.000.000	199.787.000.000	كيلو واط في الساعة
25	السعر بمحطة الوقود	0.61	0.4	حساب اللتر بالدولار

ثانياً: رباعيّة العلاقات الاقتصاديّة بين العراق وإيران.

منذ تغيُّر النظام السياسيّ في العراق بعد 2003، حاولت إيران أن يكون لها دور فعال في العراق من جوانب عديدة أهمّها الجانب الاقتصاديّ؛ لذا عملت على توطيد العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين من خلال:

1- توثيق العلاقات الاقتصاديّة: بدأت العلاقات الاقتصاديّة تتطوّر بشكل واضح بعد عام 2003، خاصة في المناطق الجنوبية، وفي البصرة، التي تُعد المكان الوحيد الذي يتداول فيها العملة الإيرانيّة "التومان" خارج حدود إيران؛ لذا عمل الطرفان على تعزيز هذه العلاقات عن طريق جملة من الأعمال الاقتصاديّة، والزيارات الدبلوماسيّة، والاتفاقيات المشتركة.

وهذا ما جاء على لسان رئيس الوزراء العراقيّ السابق (نوري المالكيّ) في أثناء زيارته إلى إيران، وحديث الرئيس الإيرانيّ السابق (رفسجاني) الذي تحدث عن علاقة البلدين الاقتصاديّة (إنها نواة سوق إسلاميّة مشتركة يؤكد هذه الرغبة تقارب دينيّ وجغرافي خاصة، وأن كلا الطرفين أعضاء في أوبك، ويمتلكان موارد تؤهلهما لتعاون مشترك أفضل للمستقبل)[4]، ممّا دفع إلى تشجيع التعاون والتبادل الاقتصاديّ والتجاريّ على أصعدة عديدة في مجالات الطاقة، والاستثمار، والسياحة؛ إذ سمحت زيارة الرئيس روحاني في

4. فائق حسن الشجيري، العلاقات الاقتصاديّة العراقيّة– الإيرانية بين أسس التعاون ومحدداته، بغداد، مجلة السياسيّة والدولية، عدد 29-28، 2015، ص 314.

مارس/ آذار 2019 بتعزيز علاقة الترابط هذه، ويمكن على سبيل المثال ذكر اتفاق لربط البلدين بخط سكة حديدية، بين مدينة شلامجة عند الحدود الإيرانيّة العراقيّة والبصرة في جنوب العراق، والاتفاق المشترك أيضاً لإلغاء رسوم التأشيرة، وأعلنت السلطات الإيرانيّة عن نيتها رفع مستوى التجارة الثنائية؛ لكي تصل إلى حوالي (20) مليار دولار في السنوات المقبلة، كذلك افتتاح ثلاثة مصارف إيرانيّة في العراق هي «مللي، وسبو، وصادرات»[5].

2- ملف الطاقة في العلاقات الاقتصاديّة: استغلت إيران حاجة العراق للطاقة، وبموافقة حكومتي الجعفري ومن بعده المالكيّ، فبدأت بتزويد العراق بالطاقة الكهربائية، ووقع رئيس الوزراء العراقيّ السابق السيد (نوري المالكيّ) لبناء مصافي لتكرير النفط في العراق[6]، والاتفاق على إنشاء ثلاث مناطق تجاريّة حرة جديدة، والعمل على زيادة حجم الطاقة الإيرانيّة المصدرة إلى العراق من (400 ميكا واط-1000 ميكا واط)، ووقع السيد وزير الطاقة الإيرانيّ (رستم قاسمي) مع وزير النفط العراقيّ في تموز/يوليو 2013، اتفاق استيراد الغاز الإيرانيّ إلى العراق على أن يُصدر (25 مليون م^3) يومياً للعراق؛ لتزويد محطتي بغداد والمنصورية بالغاز، وعلى إثرها قال وزير الطاقة الإيرانيّ (إن مشروع مد أنبوب الغاز الطبيعي دخل في مراحله الأخيرة، وسيزود العراق بالغاز، والتي تبلغ عائدات إيران منه

5. المصدر نفسه.
6. محمود أحمد إبراهيم وأحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2008_2009 أمة في خطر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 64.

ما يقارب 10 مليون دولار)، أي: ما يقارب (270 مليار دولار) بالسنة[7]، مع ربط كهربائي بين الدولتين في أربع مناطق حدودية[8]؛ إذ صرحت غرفة التجارة العراقيّة-الإيرانيّة المشتركة (جهانباخش سانجاري) بأن إيران صدرت طاقة إلى العراق بقيمة (455) مليون دولار في النصف الأول فقط من عام 2013، أي: ما يقارب تقريباً (5.68 مليون دولار) من الديزل.

3- التبادل التجاريّ: فيما يتعلّق بالجانب التجاريّ، فإن التجارة بين إيران والعراق تعتبر أحادية الاتجاه إلى حد ما؛ لأن العراق يعتمد على البضائع الإيرانيّة إلى حد كبير. ووفقاً للتقديرات فإن التجارة بين البلدين منذ العام 2003 قد تزايدت بمعدل حوالي (30%)؛ إذ بلغ حجم التبادل في 2006 أكثر من (800) مليون دولار، أخذ التبادل بالصعود تتابعاً حيث بلغت قيمة الصادرات الإيرانيّة إلى العراق (1.250) مليار دولار في 2007 لترتفع إلى (2.5) مليار دولار في 2008، حتى تصل عام 2009 إلى (5) مليار دولار. ظهرت إحصائيات رسمية صادرة عن مصلحة الجمارك الإيرانيّة أن قيمة التبادل التجاريّ بين إيران والعراق تخطت حاجز ال(5) مليارات دولار أمريكي بدءاً من العام 2011، ووفقاً لهذه الإحصائيات، بلغت قيمة التبادل التجاريّ بين البلدين أكثر من (5.2) مليون دولار، ما يظهر نمواً بنسبة (14،9%)، كما قامت إيران بتصدير مواد عديدة للعراق منها: (الإسمنت، والبنزين، والزيوت الخفيفة، والسيارات،

7. محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقيّة-الإيرانية بعد 2003 على مستوين السياسيّ والاقتصاديّ، الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016، ص 157.

8. محمود أحمد إبراهيم وأحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2008_ 2007 ثنائية التفتيت والاختراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 109

والجرارات الزراعية، وقضبان الحديد، والصلب، والأجهزة المنزلية، والمبردات المائيّة، وأجهزة المطبخ، والأحذية، والسيراميك، ومنتجات الألبان، والمثلجات، والتفاح، والطماطم، والخيار، والبطيخ، ومعجون الطماطم، والجبن، والفستق، والمربى، وغيرها من المنتجات)، فيما استوردت إيران من العراق (الهيدروكوربونات الغازية السائلة، ونفايات الألمنيوم، والنحاس، وسبائك الألمنيوم، والنحاس، وإطارات السيارات، وخلائط الهيدروكوربونات العطرية، ومنتجات أخرى)[9].

كذلك أعلنت غرفة التجارة العراقيّة-الإيرانيّة المشتركة أيضاً عن وصول حجم التبادل التجاريّ ما بين البلدين إلى (6 مليارات و200 مليون دولار) في عام 2013، وبغلت نسبة الصادرات العراقيّة منها إلى إيران ما يقارب (60 مليون دولار)، تضاعفت التجارة الثنائية بين البلدين؛ إذ وصلت إلى (12) مليار دولار أمريكي في 2018، توجِه إيران (21%) من إجماليّ صادراتها غير النفطيّة نحو العراق، ما يمثّل (5،73) مليار دولار في المدة الممتدة بين مارس وأكتوبر 2018، ممّا يجعل منها أول مصدر إلى العراق قبل الصين، في المقابل تمثّل الواردات الإيرانيّة (16%) من وارداتها، في عام 2019 بلغت الصادرات الإيرانيّة إلى العراق ما يقارب (8 مليار و404 مليون دولار)، وبلغت في عام 2020 (7.5 مليار دولار)، وفْقاً لتقارير الصادرة عن منظمة التنمية والتجارة الإيرانيّة في يناير 2021 كان نصيب (20) دولة مستهلكة للمنتجات الإيرانيّة هو (32) مليار، و(537 مليون $) ما يعادل (92%)

9. علي عبد سلمان، وزير البلديات يوقع عقداً مع شركة همران الإيرانية لتنفيذ مشروع مجاري الشطرة، بغداد، وكالة براثا نيوز، 8 / 10 / 2012.

من الصادرات عموماً، فيما حل العراق أولاً بين الدول العربية بـ(6 مليار و780 مليون$)، ما يعادل (19.3%)؛ إذ جاء بالمرتبة الثانية بعد الصين، أما الإمارات العربية المتحدة فقد حلت بالمرتبة الثانية عربياً، والرابعة عالميّاً بعد تركيا بـ(3 مليار و436 مليون$) ما يعادل (8.9%)، كما شكل العراق أحد أهم المستهلكين للسوق الإيرانيّة؛ إذ تبادل ما قيمته (8.745.464.295$) و(29.495.495.533) كيلو غرام في عام 2021، ووفقاً لتقرير الإجماليّ لأداء منظومة التجارة الإيرانيّة، فقد جاء العراق بين الخمسة الأوائل استيراداً للمنتوج الإيرانيّ في أبريل من عام 2022، وتحديداً جاء بالمرتبة الثالثة بما يعادل (426 مليون$) بنسبة (11.5%) من إجماليّ الصادرات الإيرانيّة، والجدير بالذكر -وطبقاً لتقرير منظمة تنمية التجارة الإيرانيّة لعام 2021- فإن العراق حل ثانياً بين الخمسة الأوائل المستهلكة للسوق الإيرانيّة بـ(8915 مليون$) بمعدل (18.3%)، كما مبين في جدول رقم (2 - 3 - 4)

وبهذا يصبح الشريك الثالث للعراق بعد الصين وتركيا في العام نفسه، وهذا يبين حجم الأهمّيّة الاقتصاديّة إلى التجارة مع الإيران، لأسباب تتعلق بالعملة الإيرانيّة، والقيمة المتدنية التي تسمح لإيران لتوسيع الإنتاج، ومن ثَم الكلفة الأقل، وهذا ما يتوافق مع متوسط دخل الفرد العراقيّ الذي عن طريقه يكون قادراً على تغطية حاجاته الأساسية من البضائع الإيرانيّة، وقد وقع البلدان عدة الاتفاقيات اقتصاديّة وتجاريّة، كما عينت إيران لجنة خاصة مكلفة بدراسة سبل مواصلة تطوير الروابط الاقتصاديّة مع العراق، وخصصت دفع مساعدات ماليّة شريطة

ألّا تُدْفع هذه المساعدات إلى الحكومة العراقيّة مباشرة، بل تُستعمل في إقامة مشروعات البنية التحتية في الجنوب، لا سيما النجف وكربلاء، وتبين الجداول (5 – 6) طبيعة التعاون الاقتصاديّ والاعتماد العراقيّ على المنتجات الإيرانيّة في مختلف المجالات[10].

10. النشرات الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء العراقيّ، بغداد، وزارة التخطيط العراقيّة، من 2004 – 2019، صفحات متفرقة.

الجدول رقم (2) العلاقات الثنائية «القيمة: مليون$»

السنة	الصادرات	الواردات	المعيار التجاريّ	حجم التبادلات
2010	4109	60	+4049	4169
2011	4439	43	+4396	4482
2012	5149	121	+5028	5270
2013	6249	83	+6166	6332
2014	5949	68	+5881	6017
2015	6131	60	+6071	6191
2016	6237	50	+6187	6287
2017	5959	64	+5895	6023
2018	6425	90	+6335	6515
2019	8926	59	+8867	8985
2020	8992	129	+8863	9121
2021	7448	134	7314	7582
2022	7437	133	7303	7570

الجدول رقم (3) جمارك إيران ومنظمة التنمية والتجارة الإيرانيّة من أهم أنواع الصادرات الإيرانيّة للعراق (القيمة: مليون$)

2019		2020		2021	
اسم المنتج	القيمة	اسم المنتج	القيمة	اسم المنتج	القيمة
الغاز الطبيعي السائل في عبوات قدرها 1000 سم مكعب وأكبر	118	الغاز الطبيعي	1279	أجزاء غيار التوربينات البخارية وقطعها	134
سائر أنواع الغاز البترولية والهيدروكاربونية، والغاز السائل غير المذكور (في عبوات 1000سم مكعب وأكبر)	410	قضبان حديدية أو فولاذية ملتوية مسننة	214		376
المنتجات الأخرى غير المذكورة تحتوي على 70% أو أكثر وزناً، من الزيوت البترولية أو المعدنية والقير	191	التفاح الطازج	138		105
أدوات منزلية ومستحضرات الغسيل التي لم تذكر والمصنوعة من المواد البلاستيكية	180	طماطم طازجة أو مجففة	133		88
زيوت ومنتجات خفيفة أخرى ما عدا مادة البنزين	171	زيوت ومنتجات خفيفة أخرى ما عدا مادة البنزين	116	البصل	76
		الكاشي والسيراميك مع قدرة امتصاص الماء	107		124

		باقي الأجبان	94	73	
		أدوات منزلية ومستحضرات الغسيل مصنوعة من المواد البلاستيكية	94	أجهزة التبريد المائيّة المنزلية	73
		أغطية أرضيات منسوجة مصنوعة من مواد نسيجية تركيبية	94		
		البطيخ الطازج	92	68	

جدول رقم (4) من أهم الواردات العراقيّة إلى إيران، (القيمة: مليون$)

2019		2020		2021	
اسم المنتج	القيمة	اسم المنتج	القيمة	اسم المنتج	القيمة
زيوت خفيفة ومنتجات أخرى ما عدا البنزين	17	ألمنيوم خالص غير منحوت وغير ممزوج	27		5
مكائن أو أجهزة تشطيب الورق أو المقوى	12	قطع سبائك الألمنيوم غير المنحوتة	22		25
سبائك الألمنيوم	10	ورق أو مقوى كرفت غير مبيض	13		4
قناني أو علب الألمنيوم غير الملحومة لأنواع المشروبات الغازية وغيرها	5	إطارات عجلات مطاطية	11	عجينة الخشب الكيميائية	10

نفايات البطاريات	3	أجهزة الهواتف النقالة	10	آلات وأجهزة أعداد الخيوط النسيجية	13
		إطارات مطاطية محمولة جديدة	6	6	
		نفايات الألمنيوم	4	6	
		إطارات مطاطية محمولة جديدة	2	7	
		ماكينات الحلاقة	2	الأفران والتنانير	4

جدول رقم (5) اهم الأصناف المستوردة للعراق من سائر دول العالم (القيمة: دولار)، المصدر: "منظمة التجارة والتنمية الإيرانيّة والجمارك"

2019		2020	
اسم المنتج	القيمة	اسم المنتج	القيمة
ماكينات وآلات صناعية وغلايات بخار ومياه ساخنة	4111	المعادن والمجوهرات الثمينة	883
ماكينات وأجهزة كهربائية	2844	أرز ذات الحبة الصغيرة	688
وسائل النقل البرية ما عدى سكك الحديد	2653	أنواع الدواء	655
منتوجات أخرى من الفولاذ والجديد	1635	أجهزة التهوية المتنوعة	453
لآلئ طبيعية أو مزروعة	1424	طحين الحنطة	446
مادة البلاستيك ومنتجاتها	1212	عجلات آلية لنقل الأشخاص	409
أريكة ضيافة	1180	زيت طعام (آفتابگردان)	369
دواء	1037	سكّر وقصب السكر الخام	345
الوقود المعدني	996	باقي وسائل النقل الآلية	331

الألبسة ومستلزماتها كالإكسسوارات	938	مناديل تنشيف صحّيّة	304

الجدول رقم (6) أهم السلع المصدرة من العراق إلى العالم (القيمة: مليون$)

سنة 2019		سنة 2020	
اسم المنتج	القيمة	اسم المنتج	القيمة
المحروقات المعدنية النفط الخام ومشتقاته	87422	الزيوت المعدنية ومنتجاتها	50889
اللآلئ الطبيعية أو المزروعة	2405	الذهب	7940
الفواكه والحبوب	72	النفط المتوسط ومنتوجاته	3428
الجلود الخام والمدبغة	16	القير	364
النحاس ومنتجاته	14	النفط الخفيف ومنتجاته	230
لب أو خميرة الخشب ونفاياته	13	التمور الطازجة والمجففة	82
مادة الرصاص ومنتوجاته	12	الهيدروكاربونات الغازية	48
الألمنيوم ومنتوجاته	10	سبائك النحاس	29
البلاستيك ومنتوجاته	9	خزانات المياه	21

ماكينات آلية وتجهيزات كهربائية	4	قطع من الجديد أو الصلب عدى السبائك	14

الجدول رقم (7) واردات العراق من الدول العشر الأولى عالميّاً من 2016 إلى 2020، الحساب

بـ(ألف$) المصدر: (trademap)

الرقم	الدولة	2016	2017	2018	2019	2020
1	الصين	7.656.380	8.348.527	7.917.674	9.473.787	10.923.549
2	تركيا	7.640.287	9.054.612	8.346.276	10.224.285	9.142.515
3	الهند	973.572	1.258.104	1.857.854	2.019.034	1.457.956
4	ألمانيا	772.414	751.233	844.999	1.102.005	1.032.877
5	كوريا الجنوبية	1.438.370	1.462.088	1.911.777	1.945.190	935.040
6	أمريكا	1.266.311	1.204.777	1.312.297	1.277.907	771.884
7	السعودية	402.183	502.537	651.557	677.929	671.222
8	إيطاليا	684.947	643.930	590.756	614.799	616.703
9	أوكرانيا	374.409	479.480	644.038	584.012	596.904
10	البرازيل	455.499	810.749	588.481	649.214	557.262

وطبقاً لما شُوهد في الجدول أعلاه، فإن إيران لا تمتلك المراتب العليا للدول المصدرة للعراق، إلا أن الإحصاءات التي تخص بعض السلع والمنتوجات من شأنها أن تدخل بعالم التنافس، أو أن تزيد صادراتها.

4- السياحة والشركات العاملة في العراق: وهي الشركات القائمة على المعرفة التي تهدف إلى زيادة العلم، والثروة، والتنمية الاقتصاديّة القائمة على المعرفة، وتحقيق الأهداف العلمية والاقتصاديّة بما يتماشى مع توسع الاختراع والابتكار، كتصميم السلع والخدمات والتقنيات الفائقة وإنتاجها مع كثير من القيمة المضافة، ومع الحضور

التركي والصيني الواسع والتنافسي في السوق العراقيّة، إلا أن إيران تمتلك امتيازات دينيّة وقوميّة مشتركة مع الشعب العراقيّ، فضلاً عن امتلاك معابر حدودية متعددة ووجود الإرادة الحكوميّة الجادة لتوسيع النشاط التجاريّ، كلّ هذا وأكثر سيسهل من عملية الحركة التجاريّة بين البلدين، وبناءً على الأبحاث العلمية، فإن تنافس إيران في أسواق المنطقة ينقسم على إنتاج مجموعات بإنتاج المواد الكيميائية، وصناعة أجهزة الراديو، والتلفاز، وصناعة أجهزة الاتصال، والأدوات العلمية، ووسائل النقل الجوي، والفضائي، وكذلك أصبحت قدرة إيران على العلاج بالخلايا الجذعية كبيرة لدرجة أن العراق وأذربيجان وبعض دول الخليج العربي يلجؤون إلى الإيرانيّين العلاج بالخلايا الجذعية[11]

وعليه عقدت العديد من الاتفاقيات والشراكات بين الشركات العراقيّة والإيرانيّة، التي يمكن استعراضها على النحو الآتي[12]:

أ- وقعت وزارة الكهرباء العراقيّة في منتصف شهر ديسمبر/ كانون الأول 2011 عقداً بقيمة (72) مليون دولار مع شركة (صانير) الإيرانيّة للكهرباء؛ لزيادة قدرة محطة في العراق بقدرة (320) ميغاواط، للمساهمة في تخفيف أزمة نقص الكهرباء في العراق عن طريق تركيب وحدتين تعملان بالغاز تصل قدرة كلّ منهما إلى (160) ميغاواط في محطة الدبس بمحافظة كركوك الشماليّة.

ب- أعلنت وزارة النقل العراقيّة في الرابع من يناير/كانون الثاني 2012 أنها اتفقت مع شركة وادي البار الإيرانيّة على تأهيل (50)

11. (صحيفة دانش بنيان الشهرية2015).
12. علي عبد سلمان، مصدر ذُكِرَ سابقاً.

عربة قطار.

ج- كذلك وقع وزير البلديات والأشغال العامة العراقيّة السابق المهندس عادل مهودر السابق في التاسع من أكتوبر/تشرين الأول 2012 عقداً مع شركة (همراب الإيرانيّة)؛ لتنفيذ مشروع مجاري الشطرة بكلفة (120) مليار دينار عراقيّ؛ إذ يشمل العقد تنفيذ محطات، وشبكات، وكذلك محطات معالجة مياه الصرف الصحّيّ، ويخدم المشروع قضاء الشطرة بالكامل.

د- وجود شركات السياحة والسفر الإيرانيّة في العراق، وبكميات كبيرة جداً، لا سيما في محافظة النجف، وكربلاء، وذي قار، والبصرة، وبغداد، وكذلك وجود شركات سفر عراقيّة في إيران، ولا سيما في قم قرب مرقد السيد معصومة(ع)، وفي مشهد قرب مرقد الإمام الرضا(ع)، الذي ساهمت مساهمةً كبيرةً في تبادل العملية الصعبة؛ إذ يُعد هذا الأمر في غاية الأهمّيّة لإيران التي تعاني من الحصار الاقتصاديّ من قبل الولايات المتحدة.

فضلاً عن عقد الطرفين العديد من الاجتماعات واللجان المشتركة المتخصصة والاتفاقيات والتفاهمات التجاريّة والصناعية من قبيل: الاتفاقية التجاريّة عام 2002، واتفاقيات التعاون التجاريّ عام 2014، واتفاقيات التعاون الصناعي عام 2017، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي عام 2011، وتشجيع الاستثمار الجمركي ودعمه عام 2014، ومذكرة التفاهم بشأن الترتيبات المصرفيّة عام 2014، ومذكرة صندوق ضمان الصادرات والبضائع عام 2002، ومذكرة المعارض 2014، واتفاقيات النقل الجوي والبري في 2012.

تنهض **السياحة الدينيّة** بدور كبير في طبيعة العلاقات الاقتصاديّة ما بين الطرفين، ولا سيما يُعد العراق المركز الدينيّ الأول لإيران؛ لوجود المراقد المطهرة فيه، فضلاً عن معالم دينيّة أخرى، لذا فاهتم الطرفان على تنشيط ذلك، ونتيجة التسهيلات المصرفيّة من قبل الطرفين سمح بدخول آلاف السياح الدينيّين سواءً الإيرانيّون أم العراقيّون إلى كلا البلدين، ليس ذلك فحسب، فقد صرَّح السيد محافظ النجف الأسبق (سعد أبو كلل) والسيد (أبو جلال الموسوي) عضو مجلس محافظ النجف الأسبق على أن إيران تعطي ما يقارب (3 مليون دولار) سنوياً إلى المحافظ؛ لتطوير المرافق السياحيّة، وتُشير بعض الأرقام إلى أن إيران تعطي إلى المحافظات الدينيّة (النجف، وكربلاء، وسامراء، ومنطقة الكاظمية في بغداد) ما يقارب (20 مليون دولار)؛ لتطوير المرافق السياحة الدينيّة.

فضلاً عن دخول عديد من الزوار الإيرانيّين إلى العراق؛ للزيارة، ممّا ينشط العجلة الاقتصاديّ بعملية التبادل؛ إذ تشير إلى أن العراق يدخله ما يقارب (850.000) إلى مليون زائر إيرانيّ؛ للزيارة في 2013، تُشير الأرقام إلى تجاوز أعداد السياح العراقيّين إلى إيران المليون سائح في 2014، وهذه الأعداد تزداد ليبلغ عدد الزوار الإيرانيّين الداخليّن إلى العراق في 2019 إلى ما يقارب (2) مليون زائر قبل التأثر بأحوال جائحة (كورونا)[13]، فضلاً عن وجود مكاتب شركات ضخمة في إقليم كردستان.

13. علي جبار حافظ الربيعي، السياسة الخارجية العراقيّة بعد عام2003، بغداد، دار أمجد للنشر، 2020، ص 205

ثالثاً: محدّدات العلاقات العراقيّة-الإيرانيّة

لم تخلُ هذه العلاقات من وجود بعض المحددات التي تعوق نموها في الوقت الحالي، أو تقليلها في المستقبل:

1- الطلب المتزايد على الطاقة: يعاني العراق من خللٍ كبيرٍ في منظومة الطاقة، ممّا يشكل تحدياً أمام أيّ حكومة عراقيّة، وينعكس بشكل كبير جداً في العلاقات العراقيّة الخارجيّة سواءً اقتصاديّاً أو سياسيّاً مع الدول، ولا سيما الدول الإقليميّة المجاورة المؤثرة منها السعودية، وتركيا، وإيران. ومع وجود اتفاق لتصدير الغاز والتكامل في العلاقات العراقيّة-الإيرانيّة على جميع الأصعدة، إلا أن ملف الطاقة واجه مشكلات في الآونة الأخيرة لأسباب عديدة، ويشمل ذلك الطلب المتزايد على الكهرباء أو الغاز لتوليد المحطات الكهربائية من جهة، وكذلك الأزمة الماليّة، وعدم تسديد ديون العراق إلى إيران أجور تصدير الغاز إلى العراق. وقال رئيس غرفة التجارة المشتركة الإيرانيّة العراقيّة، يحيى إسحاق، إن «ديون العراق لإيران تتعلق بتصدير الغاز والكهرباء، وتم دُفع معظم المبلغ، وسيُدفع ما بين (7-5) مليار دولار «، وقال نائب رئيس اللجنة الاقتصاديّة في البرلمان الإيرانيّ «كاظم موسوي» يوم 27 أكتوبر/تشرين الاول، إن الديون العراقيّة المستحقة لبلاده تبلغ حالياً نحو (7) مليارات دولار، ممّا أدّى إلى تقليل إيران تزويد العراق بالغاز)[14] مع هذا، فقد شهد العراق أزمة في توليد الطاقة الكهربائية، ولا سيما في محافظات الجنوب في شهر

14. طهران: العراق دفع لإيران معظم ديونه المتعلقة بتصدير الغاز والكهرباء، 12 /12/2021، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنيت للمزيد ينظر الرابط https://arabic.rt.com/business.

كانون الثاني/يناير 2022؛ إذ أكدت وزارة الكهرباء (إن خطوط نقل الغاز الإيرانيّ توقفت تماماً، وأن الحاجة باتت ملحة للأموال، لمواكبة زيادة الطلب فضلاً عن تسبب تراجع الإطلاقات المائيّة في انخفاض قدرات التشغيل المحطات الكهربائية البخارية في نينوى) وقال الناطق باسم الوزارة أحمد موسى «المنظومة الكهربائية في العراق تشهد وضعاً سيّئاً؛ إذ إنَّ أربعة خطوط إيرانيّة تمد العراق بالطاقة توقفت، ويرجع الجانب الإيرانيّ السبب إلى وجود مستحقات ماليّة بذمة العراق»[15]، ممّا جعل العراق يلجأ إلى دول أخرى؛ لإدامة امتدادات الطاقة، وتوليد المنظومة الكهربائية، لذا لجأ العراق إلى عملية الربط الكهربائي-الخليجي؛ إذ أبرمت وزارة الكهرباء في 2019 اتفاقية مع مجلس التعاون الخليجي؛ لإنشاء خطين لنقل الطاقة الكهربائية إلى العراق بطول (300 كم)، موزعة ما بين العراق والكويت، وعلى إثرها وقع العراق مع السعودية في 25/1/2022، مذكرة تفاهم في مجال الربط الكهربائي، في وقتٍ تعاني فيه بغداد وسائر المحافظات انقطاعاً شبه تام في إمدادات الكهرباء، ناجم عن تراجع الغاز الواصل إلى محطات التوليد[16]، فضلاً عن الاتفاقيات ما بين إقليم كردستان مع تركيا لتزويد الكهرباء للشمال.

2- **التجارة الأحادية:** مع التبادل التجاريّ القوي ما بين العراق وإيران؛ إلا أنه تميز بأنه أحادي الجانب لإيران، وبين الميزان التجاريّ أنه إيجابيّ

15. إيران تقطع الغاز الإيراني عن العراق ومختصون يدعون إلى استخدام بدائل لحل أزمة الكهرباء، 24/1/2022، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنيت للمزيد ينظر الرابط https://aliraqnet.net/ .
16. العراق يوقع مذكرة تفاهم مع السعودية للربط الكهربائي، 25/1/2022، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنيت للمزيد ينظر الرابط الآتي: https://www.aljazeera.net/ .

لصالح إيران وسلبي لصالح العراق عن مقارنة الصادرات والواردات ما بين العراق و إيران؛ إذ تشير الأرقام إلى واردات إيران في 2008 بلغت ما يقارب (67 مليون دولار) وبلغت إلى ما يقارب (80-60 مليون دولار) وصولاً إلى عام 2018، لترتفع في الأعوام اللاحقة؛ إذ بلغت في 2019 (131 مليون دولار) و (133 مليون دولار) في 2022، وبلغت في 2021 (176 مليون دولار)، وتُعد هذه نسباً ضعيفة وقليلة جداً مع ما يستورده العراق من إيران، ممّا يُشير إلى الاستفادة الكبرى لإيران من الأسواق العراقيّة كسوق تصريف، ويضر هذا بالاقتصاد العراقيّ.

3- تنهض قلة تنويع المنتوجات الإيرانيّة بدور مهم، فنتيجة غياب المنشآت الإنتاجيّة العراقيّة وزيادة الطلب الاستهلاكي العراقيّ الكبير؛ فالعراق محتاج إلى كميات كبيرة ومتنوعة في المنتجات، ومن ثَم لا بد من تنويع مصادر الاقتصاد العراقيّ، لهذا بدأ العراق في السنوات الأربع الأخيرة البحث عن بديل للأسواق الإيرانيّة عن طريق التعاون مع مجلس التعاون الخليجي، وكذلك زيادة الاعتماد مع تركيا، فضلاً عن المشكلات السياسيّة التي تعاني منها، والآثار السلبية بين فئات مجتمعية نتيجة التدخل المتزايد في الشأن العراقيّ، ممّا ينتج عنه بين الحين والآخر إلى حملات مقاطعة للمنتجات الإيرانيّة.

رابعاً: العلاقات الاقتصاديّة وفقاً لنظام (swot)

وفقاً للتقديرات وإمكانيات الطرفين فإن للعلاقات الاقتصاديّة ميزة التحسن والنمو، وفيما يلي نتطرق إلى نقط القوة للملفات الاقتصاديّة، وفرصها، ومميزاتها، ونقط ضعفها والتهديدات المحيطة بها.

نقط القوة	نقط الضعف
• توقيع مذكرة تفاهم للجمارك الحدودية لكلا البلدين. • ازدياد التبادل السياحيّ لكلا البلدين. • إطلاق خط بحري بين البصرة وخرمشهر وميناء أبو فلوس • توقيع عقود جديدة لصيانة محطات توليد الطاقة الوطنيّة وتجهيزها وبدء المرحلة الثانية من محطة توليد الكهرباء بقدرة (٣٠٠٠) ميغاواط من شمال الرميلة إلى البصرة. • نصب أشعة (X) للشاحنات بجميع المعابر الحدودية. • زيادة خطوط الإنتاج لمعامل الألبان. • تشكيل غرفة مشتركة للتجارة بين البلدين. • إطلاق خطوط ترانزيت برية وسككيّة إلى سوريا والكويت. • صناعة الصلب والحديد الأساسي. • صناعة الجلود والمنتوجات المتعلقة بها. • صناعة الأدوات المنزلية. • • تصنيع الصناعات غير المصنفة وإصلاحها وتركيبها وإعادة التدوير. • صناعة مكائن متعددة الأغراض. • صناعة الخشب ومنتوجاته والصناعة القطنية. • صناعة المنتوجات الغذاية والمشروبات بأنواعها. • خبرة الشركات الإيرانيّة بصناعة المصافي والتجهيز النفطي. • تعليب المنتجات البتروكيماوية الإيرانيّة عبر العراق، وتغيير العلامة التجاريّة ثم إعادة تصديرها إلى الأسواق العالميّة مجدداً. • التعاون أو تنسيق سلوكي واستراتيجيّة وتخطيط قصير ومتوسط وطويل الأجل ضمن خطة استراتيجيّة شاملة؛ لتقديم خدمات التأمين. • نشاط الشركات الإيرانيّة القائمة على العلم المعرفة في مجالات الطاقة، والنفط، والغاز، والبتروكيماويات، والزراعة، والأدوية، والمعدات الطبية، والبناء والصناعة. • الصناعات الغذاية والألبان.	• انعدام القدرة على التبادل النقدي وإصدار الضمان. • انعدام إمكانية نقل البضائع كوجبة واحدة للعراق. • فرض مقررات جديدة ومفاجئة. • غياب الإمكانات الكافية والتنسيق الجمركي. • المشكلات المتعلقة بتأكيد شهادة المنشأ، والشهادة الصحّيّة، والفاتورة في السفارة العراقيّة، واستلام رسوم غير متعارف عليها. • شحة عجلات البراد بنقل البضائع. • عدم تعيين مطالبات الشركات الإيرانيّة في العراق. • عدم قدرة محطات إنتاج الطاقة نتيجة لنقص الغاز، وضعف البنية التحتية، وعدم تنظيم شبكات التوزيع.

الفرص	التهديدات
• التوافق السياسيّ بين القيادات والمصارف لكلا الطرفين. • ربط الخطوط السككيّة (البصرة شلامجة) و(خسروي، خانقين). • تشكيل شركات مشتركة لنقل البضائع. • تشكيل لجان فنية تجاريّة مشتركة (مواصفات النقل وعمل المصارف والجمارك و...). • حلحلة مشكلة تصدير الدواء. • إمكانية نقل البضائع بصورة مباشرة كدفعة واحدة. • التنوع في الصادرات. • الاستثمار المشترك في المدن الصناعية الحدودية. • توفير التأمين والضمان. • توفير الوقود لمحطات الطاقة. • إنشاء أنابيب مشتركة لنقل النفط بين العراق وإيران وسوريا؛ لتصديره. • إنشاء مصفاة على الحدود المشتركة بين البلدين. • إكمال حقول النفط المشتركة. • البيع الدَوليّ للمنتجات النفطيّة والبتروكيماوية. • الطلب المتزايد على مادة البنزين الإيرانيّ. • إنشاء فروع نقدية في المدن الحدودية وإيداع عائدات بيع الوقود مباشرة في الحساب الحكوميّ. • تقديم التعليم الفني والهندسي الإيرانيّ للعراق، وتأسيس جامعات متخصصة بالنفط، وإنشاء مجمعات صناعية في المناطق الحدودية، وإطلاق معارض دائمية للتعليم الفني. • حماية التنمية التصديرية بواسطة صندوق التنمية عن طريق الشركات الفكرية والعلمية، وأدوات ائتمان المستورد الدَوليّ، وخصوصاً العراقيّ.	• أمن المنطقة وظرفها السياسيّ. • الظروف الجوية والجفاف السنوي. • العقوبات الأمريكيّة على إيران. • العقوبات الأمريكيّة على المصارف العراقيّة، وتحجيم تداول الدولار. • النشاط الأمنيّ المتزايد لإيران في المنطقة، والتداخل عن طريق وكلائها في العراق. • توسع النفوذ الإيرانيّ غير الرسميّ في العراق.

خامساً: الآفاق المستقبليّة للعلاقات العراقيّة الإيرانيّة

إنّ التفكير بالاحتمالات المستقبليّة يُعَدُّ واحداً من متطلبات أيّ دراسة علمية تحاول أن تتبنى معياراً عملياً لفهم حركة المتغيّرات، وفي هذا النطاق يمكن التعامل مع الاحتمالات الآتية:

1- زيادة العلاقات: على الرغم من المشكلات الممكن أن تحد طبيعة العلاقات العراقيّة-الإيرانيّة الاقتصاديّة، فإنَّه لا يمكن الاستغناء عن المنتجات الإيرانيّة، بسبب القيمة الشرائية لهذه المنتجات المتدنية وبجودة مقبولة، وهذا يعزز استدامتها في الأوساط المجتمعية، ولا سيما مع أصحاب الدخل المحدود. بالإضافة إلى ذلك، هناك تكلفة عالية لبعض المنتجات الأخرى مثل المنتجات التركية، أو السعودية، أو الكويتية عند قراءة متوسط الأسعار التنافسية هذا من جانب، و من جانب آخر ما يزال العراق يعاني من مشكلات كبيرة في عملية الإنتاج أو تطويره حتى على مستوى خطط الإنتاج، ممّا يعكس احتياجه إلى وجود المنتجات الإيرانيّة، بصورة ضروريّة، لإدامة السوق، وعدم حدوث خلل اقتصاديّ؛ نتيجة الفراغ السلعي الذي يولده عدم الاعتماد، فضلاً عن وجود عديد من الاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم ما بين الطرفين التي تنظم العلاقة الاقتصاديّة، ولو بصورة يسيرة، ممّا يدل على إمكانية الزيادة عن طريق عملية التنظيم القانونيّة، وعن طريق إعادة إيران بالتفكير الاستراتيجيّ التي تحاول بناء علاقات رسمية وتقويتها على حساب العلاقات شبه الرسميّة التي امتازت بها طلية السنوات السابقة مع جهات سياسيّة واقتصاديّة داخل العراق، كذلك توجه الحكومة إلى مد العلاقات الاقتصاديّة وتقويتها مع

فواعل دولية مؤثرة كالصين التي ترتبط مع إيران بعلاقات اقتصاديّة كبيرة جداً، واتفاقيات تعاون ومصالح مشتركتين، ولا سيما أن إيران من الدول الموقعة رسمياً ضمن مبادرة (الحزام والطريق الصينية)، أو ما يسمى (طريق الحرير)، ممّا يولد فرصة مهمة أمام إيران الدخول إلى السوق العراقيّة بقوة، ولا سيما في مجال الاستثمار عن طريق الشركات الاستثمارية الإيرانيّة الكبرى التي من الممكن أن تدخل بها بالتعاون مع الصين، أو مع الحكومة العراقيّة، أو بصورة تعاون ثلاثي.

2- انخفاض العلاقات: دخلت العلاقات بمشكلات كبيرة جداً، لا سيما بعد احتجاجات تشرين 2019 التي اندلعت في العراق، وعن طريقها أصبح هناك توجه مجتمعي، وتيار كبير رافض فكرة الوجود الإيرانيّ بأي صورة من الصور، سواءً الرسميّ أم غير الرسميّ، عادة أن التدخل الإيرانيّ هو السبب في تراجع الأوضاع العامة في العراق، والمشكلات التي يعاني منها، ممّا ذبذب حكومتي السيد (عادل عبدالمهدي) و(مصطفى الكاظمي) في كيفية التعامل مع المشهد، وبداية العراق عهد جديد من العلاقات الإقليميّة، ولا سيما مع دول مجلس التعاون الخليجي، ممّا قد يوفر سوقاً مشتركة ما بين الاثنين؛ نتيجة التقارب الجغرافي، والهوية العربية، والحدود المشتركة، ومن ثَم دخول بضائع ومنتجات منافسة إلى الأسواق الإيرانيّة، وربما بمستوى إنتاج أعلى ذلك يدخل المنتجات الإيرانيّة في حرج بطبيعة القوة التنافسية مع المنتجات الأخرى، لا سيما مع رغبة هذه الدول إلى زيادة التعاون وتقوية العلاقات الاقتصاديّة بصورة كبيرة عن طريق الربط الكهربائي، والتعاون بالمنافذ الحدودية، والتبادل التجاريّ، وعن طريق

الشركات الاستثمارية الكبرى الإماراتية، أو السعودية، أو القطرية، والتي لها اسم مهم، وأعمال مهمة في التطوير، والبناء، والإعمار، وكذلك وجود السعودية ضمن الدول الموقِّعة على مبادرة (الحزام والطريق) يعطيها دور حيوي في الدخول إلى المجال العراقيّ، ولا سيما في المدة الحالية التي يحاول العراق زيادة التعاون مع الصين، وكذلك إمكانية تسهيل عملية الربط السككيّ مع دول الخليج عن طريق الكويت، وكذلك عملية الإعمار والتطوير التي يسعى العراق إلى تحقيقها، ولا سيَّما تطوير القطاع الخاص، والقطاع الحكوميّ في الإنتاج، ممّا قد يحجم العلاقات بصورة كبيرة، حينما يبدأ العراق في أن يكون مكتفياً ذاتياً في جانب الطاقة، وجانب المواد الأساسية، والمواد السلعية الاستهلاكية.

3- توازن العلاقات: توجد نطاقات مشتركة عديدة ما بين العراق وإيران من جهة، وبين العراق وجيرانه الآخرين من جهة أخرى، وهناك إمكانية توظيف هذه النقط المشتركة للاستفادة من جميع الأطراف، ومن دون الضرر بطرف أو الانجراف بطرف دون الطرف الآخر، مثل التعاون الصيني؛ إذ تُعد إيران والسعودية وتركيا ضمن الدول الموقعة رسمياً على مبادرة (الحزام والطريق)، وهم دول إقليمية كبرى، ومؤثرة وذوات اقتصاد قوي جداً يمكنها من توظيف هذا المشترك، والاستفادة من الجميع، فضلاً عن التعاون التركي-الإيرانيّ، ممّا يسمح للعراق أن يكون طرفاً متوازناً، وأن ينتفع من الاثنين في العلاقات الاقتصاديّة، وذلك عن طريق الطبيعة الاستهلاكية، والطلب العراقيّ الذي يسمح لتنافس أكثر من دولة في السوق العراقيّة، وزد على ذلك إمكانية

توظيف المباحثات الدبلوماسيّة ما بين إيران والسعودية والتي ينهض العراق بدور مهم بها، بسبب موقعه الجغرافي والاستراتيجيّ الذي يستطيع عن طريقهما إبقاء العلاقات مع الطرفين بما يضمن مصالح الطرفين، والأهم هو تحقيق المصالح العراقيّة قبل كلّ شيء.

الخاتمة

رأت إيران في العراق سوق تصريف لمنتجاتها، نتيجة الاستهلاك المتزايد من الانفتاح الاقتصاديّ، وانعدام المنشآت الإنتاجيّة العراقيّة؛ لما يسمح زيادة الاعتماد على الدول المجاورة لسد حاجاته الاقتصاديّة، وكذلك كلفة الإنتاج المتدنية للبضائع الإيرانيّة التي تسمح لها أن تكون بقيمة تصريف متدنية، يكون الشعب العراقيّ ولا سيما أصحاب الدخل المحدود قادرين على سد احتياجاته منها، بسبب القيمة الشرائية للعملة الإيرانيّة التي تشهد انخفاضاً كبيراً جداً.

نهض عامل تهديم البنى التحية الإنتاجيّة، والمشكلات الأمنيّة، والسياسيّة، والأزمات الداخليّة التي عاشها العراق؛ نتيجة التحول الديمقراطي بدور مهم في تنمية العلاقات الاقتصاديّة مع إيران؛ نتيجة انعدام المنتجات الداخليّة، وعوامل الإنتاج، وصعوبة السيطرة على الانفتاح السوقي؛ ممّا دفع العراق إلى زيادة الاستيراد من الخارج دون التصدير، ليشكل الميزان التجاريّ العراقيّ خللاً واضحاً، ولتحقيق الإفادة العراقيّة نوصي بما يأتي:

1- يجب على وزارة الماليّة، ووزارة التجارة، والبنك المركزيّ، ووزارة التخطيط، ومجلس النواب العراقيّ العمل على تنظيم عملية السوق بصورة قانونيّة أكثر، والعمل على ضبط الانفتاح السوقي ضبطاً متوازناً يضمن سد الاحتياجات الأساسية للمجتمع.

2- يجب على الحكومة العمل على بناء المنشآت العامة الإنتاجيّة

وتطويرها، لرفد الاقتصاد العراقيّ، وتقليل عملية الاستيراد.

3- يجب على الحكومة العمل على زيادة كميات الصادرات العراقيّة بما يحقّق المنفعة الاقتصاديّة للعراق لمعالجة الخلل في الميزان التجاريّ.

4- يجب على الحكومة العمل على تطوير منظومة الطاقة؛ لتقليل الاستيراد على الغاز الطبيعي، أو الربط الكهربائي.

5- يجب على وزارة الخارجيّة، ووزارة التجارة، ووزارة النقل العمل على تنشيط الدبلوماسيّة الاقتصاديّة للعراق لفتحِ آفق جديدة للعمل.

-6 يتطلب من وزارة الخارجيّة والرئاسات الثلاث العمل على توازن العلاقات الخارجيّة للعراق، وتبني خطاباً خارجيّاً موحداً يعكس أهمّيّة العراق الإقليميّة، ومراعاة المصالح العراقيّة الداخليّة، ويضبط التوازن الخارجيّ للعراق.

7- العمل على تبنّي استراتيجيّة عمل اقتصاديّة شاملة داخليّة وخارجيّة تعالج الآثار المرتبة نتيجة السنوات السابقة من عملية اختلال اقتصاديّ، وتصحيح النظام الاقتصاديّ العراقيّ لما يضمن عملية التكامل، وتوفير أسس تعاون واضحة مع الدول.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org